



ازدهار البلدان كرامة الإنسان



جهاز التخطيط والإحصاء
Planning and Statistics Authority

ورشة عمل وطنية حول

تعزيز التخطيط التنموي المتكامل في دولة قطر

27-26 أكتوبر/ تشرين الأول 2021 الدوحة، قطر - فندق جي دبليو ماريوت ماركيز سيتي سنتر الدوحة

مذكرة مفاهيمية

الخلفية العامة

أطلقت عام 2008 رؤية قطر الوطنية 2030، وهي الوثيقة الأساسية التي تحدد الإطار العام وأهداف التنمية الوطنية التي يراد تحقيقها بحلول العام 2030. وتتكون رؤية قطر الوطنية 2030 من أربع ركائز هي: ركيزة التنمية البشرية، وركيزة التنمية الاجتماعية، وركيزة التنمية الاقتصادية، وركيزة التنمية البيئية. واعتماداً على هذه الرؤية، توضع الخطط والإستراتيجيات التي تترجم غاياتها إلى برنامج عمل وطني يمتد لخمس سنوات. وعلى هذا الأساس وضعت إستراتيجية التنمية الوطنية الأولى للفترة 2011-2017، وإستراتيجية التنمية الوطنية الثانية للفترة 2018 – 2022.

ومع ذلك، لاتزال هناك تحديات تحتاج إلى معالجة لتحقيق نتائج أفضل يمكن الأخذ بها لتطوير عملية التخطيط التنموي المتكامل في دولة قطر بهدف تحسين بيئة الأعمال والاستثمار في مرحلة التعافي من جائحة كوفيد 19، حيث أصبح من الضروري العمل على استعادة الأعمال بطريقة أكثر ديناميكية.

إن التغيرات التي شهدتها العالم في السنوات الأخيرة، خاصة ما يتعلق منها بانتشار جائحة كوفيد 19، قد أثرت بشكل كبير على الأداء الاقتصادي والاجتماعي لبلدان العالم، ومنها دولة قطر التي استطاعت مواجهة التحديات المستجدة، والتعافي منها بشكل سريع، وذلك وفقاً لنتائج مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية الذي أعدته الإسكوا، حيث من المتوقع أن يبلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لدولة قطر 6.7% عام 2022، و3.7% عام 2023. علماً بأن نسبة البطالة للذكور وللإناث لم تتعدَّ 1% في نهاية عام 2020. وتقدر الإسكوا أن هذه النسبة ستخفض إلى 0.1% عام 2022. كما تحتل دولة قطر المرتبة الثانية في المنطقة العربية من حيث قيمة مؤشر التنمية البشرية (HDI)¹، والمرتبة 45 عالمياً من ضمن 189 دولة.

ومما لا شك فيه أن للتخطيط التنموي دور كبير في الأداء الاقتصادي لدولة قطر. فعلى الرغم من التغيرات المفاجئة، أظهر الاقتصاد القطري مرونة واستجابة لعمليات التغيير. وكانت دولة قطر قد

الإطار العام لورشة العمل

هو بناء اقتصاد متنوع، حيث سيتم التركيز على الإصلاحات التنظيمية، خاصة فيما يخص بيئة الأعمال والاستثمار الأجنبي المباشر. وبما أن الأطر التنظيمية تؤثر بشكل مباشر على تنمية الدولة، فإنه من الضروري فهم وطرح الإصلاحات التنظيمية في السياسات العامة، وكيفية إدخالها في تخطيط وتنفيذ الأهداف. وهكذا، فإن مواضيع ورشة العمل أساسية ومهمة لكل الجهات والهيئات المعنية بالتخطيط، نظراً لإمكانية تطبيقها من قبل جميع المعنيين في جميع المراحل.

وستتركز أعمال ورشة العمل على المواضيع الأساسية التالية:

1. الأدوات والمواد المتعلقة بالتخطيط المتكامل التي أعدتها الإسكوا.
2. النجاحات والتحديات في التخطيط التنموي الوطني في قطر.
3. السياسات العامة والإصلاحات التنظيمية، خاصة في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر.

تنظم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا) بالتعاون مع جهاز التخطيط والإحصاء في دولة قطر ورشة عمل وطنية حول "تعزيز التخطيط التنموي الوطني المتكامل في دولة قطر"، وذلك يومي 26 و27 أكتوبر 2021 في مدينة الدوحة. وتندرج هذه الورشة ضمن إطار أنشطة مشروع حساب التنمية "نحو الأفق العربي 2030: تعزيز التخطيط التنموي الوطني المتكامل في المنطقة العربية". كما تأتي هذه الورشة ضمن توصيات تقرير "الأطر التشريعية لبيئة الأعمال في البلدان العربية"²، الذي أعدته الإسكوا في 2021.

ولضمان الحصول على أفضل النتائج من ورشة العمل هذه، تم اختيار موضوعات التدريب بناءً على الأهمية والتأثير في عملية التخطيط للتنمية. لذلك، سيركز التدريب في اليوم الأول على التخطيط الإنمائي الوطني، وتحديدًا على أدوات الإسكوا في هذا المجال، وعلى تجربة قطر في التخطيط الإنمائي الوطني. وفي اليوم الثاني، ستتمحور الورشة حول مواضيع أكثر تفصيلاً في عملية التنمية. لأن من أهداف قطر الإستراتيجية

أهداف ورشة العمل

المنطقة العربية، بالإضافة إلى إعداد مواد عن التخطيط التنموي الوطني المتكامل، منها مجموعة أدوات عن الأفكار السلوكية والخطط الإستراتيجية والمبادئ التوجيهية بشأن الممارسات الجيدة في التخطيط. كما طورت الإسكوا أدوات تكميلية للتخطيط، بهدف التنبؤ بالأهداف وتحديد السياسات، فضلاً عن إطلاقها بوابة إلكترونية حول التخطيط التنموي الوطني المتكامل لتسهيل الوصول وتبادل المعلومات.

• النجاحات والتحديات في التخطيط التنموي الوطني في دولة قطر

وضعت دولة قطر إستراتيجية التنمية الوطنية الثانية، للفترة 2018 إلى 2022. وتماشى قطاعات هذه الإستراتيجية مع تحقيق أهداف رؤية قطر الوطنية 2030. وتتميز إستراتيجية التنمية الوطنية الثانية بنقاط قوة متعددة، منها التخطيط المتناسك، وتحديد مؤشرات الأداء الرئيسية السنوية المرتبطة بنتائج التنمية

تهدف ورشة العمل إلى تعريف وإشراك المعنيين من الوزارات والأجهزة الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص، ومراكز البحوث والجامعات والمنظمات الدولية والإقليمية، بشكل مباشر أو غير مباشر بعملية التخطيط للتنمية وبناء القدرات، بالإضافة إلى تعزيز فهم الفرص والتحديات ذات العلاقة بغية الترويج للاستثمار الأجنبي المباشر في دولة قطر، وتطوير المعرفة بالأطر التنظيمية الوطنية والإقليمية في الاستثمار الأجنبي المباشر. كما تهدف الورشة إلى تزويد المشاركين بالمهارات والأدوات والأفكار اللازمة لترسيخ أهداف أجندة التنمية المستدامة 2030، والعمل على ربطها مع الخطط التنموية الوطنية.

• الأدوات والمواد المتعلقة بالتخطيط المتكامل

لقد قامت الإسكوا بإعداد مواد تدريبية وتقارير هدفها دعم وتعزيز التخطيط التنموي المتكامل، حيث تصدر الإسكوا بحوثاً حول سبل تحسين تنسيق التخطيط التنموي الوطني في

² الأطر التشريعية لبيئة الأعمال في البلدان العربية

قطر، وفقاً لتقرير الاستثمار الأجنبي لعام 2021، والذي أعده مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.³ وإن دولة قطر، وتوافقاً مع الرؤية 2030، تقوم بالتسهيلات والإصلاحات اللازمة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر. فمثلاً، في عام 2019 أصدرت دولة قطر قانوناً يسمح للمستثمر غير القطري بالاستثمار في جميع القطاعات الاقتصادية بنسبة 100% من رأس المال. إضافة إلى ذلك، تصدرت دولة قطر المرتبة 31 من أصل 178 دولة عالمياً، والمرتبة الثالثة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مؤشر الحرية الاقتصادية لعام 2021.⁴

وحيث أن عملية جمع المعلومات والنظر عن كثب في هيكلة عملية التخطيط وتحديد التحديات هامة جداً بهدف زيادة قابلية تطبيق خطة التنمية الوطنية وتحسين فرصها في النجاح، فإن الورشة ستضمن ترتيب مجموعات عمل لمناقشة وتحليل الوضع الراهن لمسار عملية التخطيط التنموي والإصلاحات التنظيمية والآليات المعتمدة في دولة قطر، ثم استخلاص الإجراءات الضرورية للتحسين، وكذلك تحديد الدوافع الرئيسية في عملية القرارات، والتي سوف تؤثر على فعالية عملية التخطيط في المستقبل، بالإضافة إلى تحديد نقاط القوة والتحديات التي تواجه عملية التخطيط في قطر والاستفادة منها في مختلف مراحل التخطيط (مثل التخطيط والتنفيذ والمتابعة والتقييم).

البشرية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية، كما أنها تحدد السلطات المسؤولة عن التنفيذ، وتربطها بالبرامج والمشاريع ذات الصلة. ووظفت هذه الإستراتيجية الخبرات والنجاحات التي تحققت في استراتيجية التنمية الوطنية الأولى، وتحسين الأداء اعتماداً على الدروس المستفادة. لكن ما زالت هناك العديد من التحديات والمنهجيات التي من الممكن دراستها ومناقشتها والاستفادة منها عند إعداد إستراتيجية التنمية الوطنية الثالثة، ورصد التقدم نحو تنفيذ أهداف التنمية الوطنية.

• السياسات العامة والإصلاحات التنظيمية، خاصة في الاستثمار الأجنبي المباشر

إن للإصلاحات التنظيمية دور أساسي في تحقيق النمو الاقتصادي وتطوير مؤسسات أكثر فعالية وشمولية. كما أن الإصلاحات التنظيمية، خاصة في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر، تساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وخاصة الأهداف 8 و9 و10 و16. هذان ويسهم الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل أساسي في التنمية الاقتصادية المستدامة، وفي استعادة الأنشطة وتدوير العجلة الاقتصادية بعد جائحة كورونا. لذلك، فإن الدول تسعى لتطوير وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ضمن خططها التنموية والاقتصادية.

وفي عام 2020، تراجعت نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة 2.4 مليار دولار في دولة

لغة التخاطب في ورشة العمل

اللغة العربية هي لغة التخاطب الرئيسية في ورشة العمل، مع توفر ترجمة فورية من اللغة العربية إلى اللغة الإنكليزية وبالعكس.

المشاركون في الورشة

سيشارك في ورشة العمل المعنيون بالتخطيط التنموي على المستوى الوطني والقطاعي والمؤسسي في وزارات الدولة وأجهزتها ومنظمات المجتمع المدني والجامعات ومراكز البحوث ومنظمات الأمم المتحدة العاملة في دولة قطر.

³ تقرير الاستثمار الأجنبي لعام 2021 - <https://worldinvestmentreport.unctad.org/world-investment-report2021/>

⁴ مؤشر الحرية الاقتصادية لعام 2021 - <https://www.heritage.org/index/country/qatar>

